

## رعيّتان فرنسيّتان ضمن شبكة دولية لتهرب المخدرات عبر ميناء الجزائر القضاء الجزائري يطالب فرنسا بالتحقيق مع بارونات المخدرات بأراضيها

كان بانتظار وصول البضاعة إلى فرنسا عبر الباخرة.

وكشف المتهمون أنهم لا يمتون بصلة إلى بارونات التهريب، لكنهم في نفس الوقت كشفوا حسب تصريحاتهم أمام قاضي التحقيق قبولهم مبلغا ماليا مقابل تصدير البضاعة المحظورة. وصرح أحد أعوان الجمارك لـ "البلاد" بأن العملية يمكن أن تكون تمويتها لعملية أكبر تكون قد نفذت على مستوى ميناء الجزائر لم يتم الانتباه إليها من طرف مصالحهم.

وشملت الإنابة القضائية التي طلبها القضاء الجزائري التحقيق مع عدد من المتهمين في قضايا تهريب المخدرات ذوي أصول مغاربية متواجدين على مستوى الأراضي الفرنسية. ومعروف أن جرائم تهريب المخدرات أتت في الصدارة 1060 قضية تورط فيها 1702 شخص حسب تقرير للأجهزة الأمنية الجزائرية صدر بداية العام الجاري. وبلغ إجمالي الكميات المحجوزة 5143 طنا من القنب الهندي و1830 قرصا مهلوسا.

وحركت الجزائر مذكرات إيقاف ضد نحو 310 من مهربي المخدرات لايزالون في حالة فرار، ويشتهر في تواجدهم حاليا بفرنسا والمغرب، علما أنه تم استصدار أوامر بتوقيفهم بناء على معلومات أفاد بها مهربون موقوفون. كما أفاد

المدير العام للديوان الجزائري

لمكافحة المخدرات، عبد الملك

بسايج، بأن هؤلاء استعملوا أسماء

مستعارة وهويات مزيفة في ممارسة

أنشطة مشبوهة لا تكتفي بتهريب

المخدرات فحسب، بل امتدت إلى

إنشاء شبكات مختصة في تزوير

الوثائق والسيارات، مع الإشارة إلى

تمكن الأجهزة الأمنية الجزائرية

خلال السنوات الماضية من إيقاف

المئات ممن يوصفون بكونهم

"بارونات تهريب المخدرات" تسببوا

على طريقتهم في إغراق الجزائر

بكم هائل من السموم والمهلوسات،

رتيبة بوعدمة

راسل قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد القضاء الفرنسي قصد التحقيق في شبكة دولية لتهرب المخدرات إلى فرنسا عبر ميناء الجزائر، وهذا بناء على انكشاف قضية تهريب أكثر من قنطارين من الكيف المعالج إلى فرنسا عبر ميناء الجزائر. وأفادت مصادر قضائية ذات صلة بالملف لـ "البلاد"، أمس، بأن رعيّتين فرنسيّتين متهمتان في قضية تصدير بضاعة محظورة. كما كشفت المصادر ذاتها عن بارونات تهريب ينشطون على مستوى الأراضي الفرنسية كانوا وراء العملية التي تمكنت أعوان الجمارك من إحباطها مؤخرا. ويتواجد أكثر من 10 متهمين في القضية رهن الحبس الاحتياطي بالمؤسسة العقابية سركاجي، 2 منهم تحت الرقابة القضائية حسب ما أورده مصادرها التي أشارت إلى أن الرعيّتين المتهمتين هما امرأتان تحملان جنسية مزدوجة، المتهمة الأولى تحمل الجنسية الجزائرية الفرنسية، والثانية سويسرية ذات أصول إفريقية. وقد تم توقيف المتهمين في ميناء الجزائر من قبل أعوان الجمارك الذين تمكنوا من إحباط العملية إثر عملية تفتيش لسيارتين تحملان نفس النوع واللون ولوحة الترقيم، الأمر الذي أشار الانتباه، وكانت الرعيّتان الأجنبيّتان على متنها وقد تم تفتيش السيارتين عن طريق جهاز سكانيير الذي كشف أن السيارتين معبأتين بكميات كبيرة من المخدرات تتجاوز الواحد منها 100 كلغ. وقد اعترفت إحدى المتهمتين التي حاولت نقل البضاعة المحظورة إلى الأراضي الفرنسية بأنها دخلت رفقة الرعية الفرنسية الجزائر آتية من إسبانيا. وقد عبثت السيارتان بالمخدرات من طرف بارونات المخدرات في المغرب قبل نقلها إلى فرنسا مروراً بالجزائر. ولم يخف أحد المتهمين علاقته بأحد بارونات المخدرات الفرنسي ذي الأصول المغربية الذي